

الهدف السادس : ضمان التوافر والإدارة المستدامة للمياه والصرف الصحي للجميع



تؤثر ارتفاع درجات الحرارة في العراق على نقص المياه وهو ما يشكل خطرا على حياة المجتمعات البشرية حيث تشكل شحة المياه تهديدا لحياة الكثير من القرى والمناطق النائية فيه وتشير نتائج المسح البيئي في العراق لسنة ٢٠١٦ الى تناقص كميات استهلاك الماء الصافي (١٣٣٧٩) ألف م^٣ في العام ٢٠١٥ عن العام ٢٠١٤ (١٣٩٨٠) ألف م^٣ وحصة الفرد المجهز للسكان (٣٢٠) لتر / يوم لسنة ٢٠١٥ مقارنة ب (٣٧٠) لتر/ يوم في سنة ٢٠١٤ وينذر الوضع البيئي في العراق بالقلق من مشكلة المياه العابرة وتحديد نسب المياه مع الدول المتجاورة.

وتتوجه الإستراتيجية العراقية للأمن المائي نحو تحقيق التنمية المستدامة من خلال برنامج عمل طويل الامد للتغلب على التحديات المستقبلية في مجال تنمية وإدارة الموارد المائية المعروفة بمحدوديتها وتباين توزيعها وزيادة المنافسة على استخدامها إضافة الى تردي نوعيتها وشحتها بسبب اشكاليات منابع ومجري نهري دجلة والفرات وروافدهما وخضوعها لسياسات مائية غير منصفة من دول الجوار.

وتتولى الحكومة استنادا الى نظام صيانة الانهار والمياه العمومية من التلوث رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٧ ونظام الحفاظ على الموارد المائية رقم (٢) لسنة ٢٠٠١ وعملا بقانون حماية وتحسين البيئة رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٩

اعمال الرقابة الدورية على نوعية المياه ومراقبة جودتها في المصادر المائية في ضوء برنامج رقابي لمسح المصادر في العراق من الانهار وروافدها وجداولها ابتداء من دخولها الاراضي العراقية وحتى نقطة المصب في الخليج العربي، وكذا والبحيرات والمصب العام، وتحديد المصادر المسببة لتدهور نوعيتها.

وفي إطار السعي للوصول الى الادارة المتكاملة للموارد المائية قامت وزارة البيئة بنصب محطات تحسس نائي للمصادر المائية ومحطات المجاري وشبكات الأمطار.

تم تبني برنامج لمراقبة المياه ويتضمن اجراء فحوصات بكتريولوجية وكيمائية للمياه عبر محطات متابعة وقياس من اجل رصد الحدود الدنيا والعليا لملوثات المياه، وقد تبنت إستراتيجية التخفيف من الفقر نشاطا في تأمين مياه صالحة للشرب في المناطق الفقيرة والنائية.